مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

حقوق العسكريين أبرز إهتمامات رابطة قدماء القوى المسلّحة العميد روكز: فليعشْ العسكريون بكرامتهم

في 2 تموز عام 2025، انتخب العميد شامل روكز رئيسا لرابطة قدماء القوى المسلحة، فوضع ملف حقوق العسكريين في مقدمة الملفات الواجب التحرك من اجلها. وقد قام بسلسلة جولات، فزار رئيس الجمهورية العماد جوزف عون والمدير العام للامن العام اللواء حسن شقير وعددا من المسؤولين وقادة الاجهزة الامنية

العيش بكرامة وتقديم الدعم للعسكريين عنوانان اساسيان في حراك العميد روكز الذي كشف عن مطالبته بعودة الراتب العسكري بنسبة 50% كما كان عليه في العام 2019، وذلك في مطلع العام الجديد.
"الامن العام" التقت العميد شامل روكز.

■ ماذا يعني ان تكون رئيس رابطة قدماء القوى المسلحة؟

□ أفضل لقب رئيس رابطة المحاربين القدامى لأنني اعتبر ان لدي واجبا في خدمة بلدي وانا سأستكمل هذا المسار لا سيما في خدمة الذين دفعوا دما واستشهدوا. مَن هم في المؤسسة العسكرية لهم دين علينا، وبالتالي علينا استكمال العمل لكي يعيشوا بكرامة وعزة نفس، ويكونوا العين الساهرة على امن البلاد. من واجبنا تأمين كل الامور التي تسمح لهم العيش بكرامة وعنفوان، ويجب ان لا ننسى عطاءاتهم وما بذلوه من تضحيات في الخدمة العسكرية.

■ ما هو الدور الذي ستلعبه، وهل من نية لتوسيع المهمة التي اوكلت بها؟

□ لا اسعى الا ان يعيش العسكريون بكرامتهم وليس كما يعيشون الان. فمن هو في الخدمة الفعلية لا يعيش كما يجب وراتبه زهيد، مما يضطره الى العمل في أكثر من مجال، وهذا ما قد يؤثر عليه ويجعله مرتهنا الى صاحب العمل أيا يكن. العمل ليس عيبا انما لا يحق للعسكري العمل في مكان آخر. يفترض به التركيز على خدمته وتدريبه وجهوزيته، الا أنه صار مضطرا الى ان يعمل في اكثر من مكان بهدف تأمين معيشة عائلته وادخال اولاده الى المدارس وتأمين الطبابة ايضا. هنا تكمن الخطورة، اذ انه اصبح مركزا على هذه الامور.

رئيس رابطة قدماء القوى المسلحة اللبنانية النائب السابق العميد الركن شامل روكز.

هذا بالنسبة الى العسكري في الخدمة الفعلية، اما العسكري المتقاعد فلا يعلم اين يفتش اذ قضى حياته مصابا او ربما لديه اعاقة او ربما من عائلة شهيد. هذه الامور تمنعه من العمل او انه كبير في السن وليس مقبولا أن يعيش في وضع غير سليم. في كل الدول التي تحترم القوانين، المحاربون القدامى هم واجهة البلد، وفي جميع المناسبات والاعياد الوطنية من الواجب تكريم هؤلاء العسكريين وليس تعريضهم للذل.

■ الى من توجه العتب؟

□ الموضوع لا يتعلق بالعتب انما بحق نريده. السلطة مسؤولة عن هدر المال العام، وهذه الاموال لا تستخدم كما يجب وهناك مزاريب هدر. فكم من وزير او مدير صار متهما بسرقة الاموال. مَن يستثمر الاملاك البحرية؟ واين تذهب اموال كازينو لبنان والريجي والمرفأ والدوائر العقارية؟ مصادر الاموال التي يفترض أن تحصل عليها الدولة تؤخذ او هناك تقاعس من اصحاب النفوذ، بحيث لا يدفعون شيئا. فضلا عن ان جباية الاموال لا تتم كما يجب كي يقوم التوازن، وبالتالي فان الموازنات عرجاء بسبب عدم تحصيل الاموال كما ينبغي، وهناك تآكل للحقوق بطريقة مختلفة. هذه الامور لم تعد مقبولة.

■ ما هو المطلوب؟

□ ناقشنا الامر مع الحكومة السابقة كذلك مع الحكومة الحالية، وقلنا بأهمية جدولة المطالب والالتزام بها حتى رأس السنة. نحن اصحاب حق، وقاتلنا لنحافظ على حق البلد والمواطنين. لا يمكن ترك هذه الحقوق على هواهم. طلبنا من الان حتى حلول رأس السنة ان تعود الرواتب بنسبة 50 في المئة كما كانت عليه في العام 2019، لكي يتمكن المحارب القديم او عائلة الشهيد او عائلة من اصيب بإعاقة ان يعيش بالحد الادنى من كرامته، فضلا عن زيادة نسبة 10 في المئة كل ستة اشهر، الى حين عودة الراتب كما كان عليه في العام 2019. لا اعتقد أن هذه المبالغ ضخمة، والكل يعلم بأن الدولة ليست فقيرة لكن اموالها نهبت وذهبت في اتجاهات غير صحيحة. نحن نسمع عن تحقيقات مع وزير ارتشى، وانما لا يزال حرا طليقا ويمشي وكأنه لم يقدم على شيء.

80 عاماً
تصميم. إنجاز. مثابرة

"طالبنا بجدولة مطالب العسكريين المتقاعدين وعودة الرواتب بنسبة 50%"

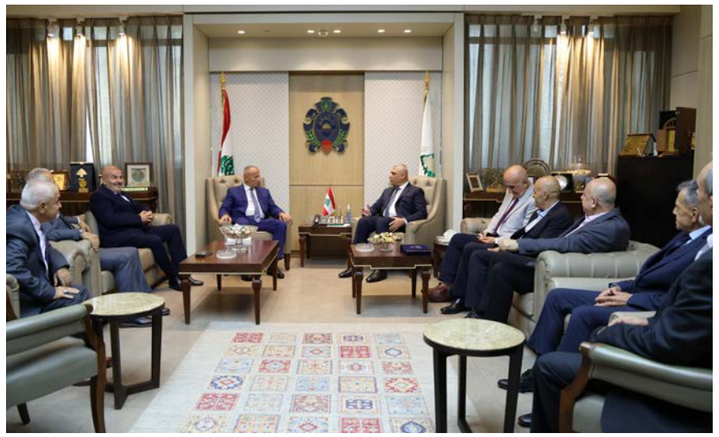

لدى اجتماع وفد الرابطة بالمدير العام للامن العام اللواء حسن شقير.

■ هل وعدتم بتصحيح الرواتب على اعتاب العام الجديد؟

□ هذا ما طالبنا به وهم وعدوا. نحن طالبنا بحقوق للعسكريين ولسنا من الذين يقدمون على الصراخ او غير ذلك نحن لسنا " شحّاذين"، لا نطلب حسنات او مساعدات انما حقوق منهوبة منا.

■ ماذا عن استفادة الدولة من خبرة العسكريين المتقاعدين؟

□ قلناها ألف مرة، العسكريون جاهزون بكل ما يملكون من خبرة وتعليم ان يكونوا في تصرف الدولة اللبنانية والقيام بكل ما من شأنه أن يساعدها. نحن ابناء الدولة والمؤسسة العسكرية، ونعتبر ان لا قيامة حقيقية للدولة من دون التفكير المؤسساتي، فيما الجميع مستعد للمساعدة في نهوض وحسن سير ادارات هذه الدولة.

■ برنامج عمل الرابطة فضفاض، ما هي تطلعاتك بالنسبة الى عملها؟

□ في العنوان الكبير، ان المحاربين القدامى قد يكونون الجيش الثاني في البلد، بحيث انه اذا حصلت اي خضة في البلد سيكونون على استعداد للدفاع عن البلد، وفي إمكانهم ان يكونوا الجيش الثاني على مستوى دعم ادارات الدولة ومؤسساتها. في الوقت نفسه، لا بد من توفير الدعم لهم في الامور المعيشية وحق تعليم اولادهم في المدارس والجامعات بحيث لا تصل ورقة تقول ان ليس في امكانهم التسجيل للعام الدراسي او دفع الاقساط. ليس منطقيا لمن بذل نفسه او خدم الوطن، ان "يشحذ" الدواء والطبابة من أي مؤسسة او جمعية. لا بد من وضع حد نهائي لهذه الامور وعدم تأجيل معالجة هذه المطالب، كما لا بد من وضع حد لمنطق اللامسؤولية تجاه العسكريين في الخدمة الفعلية او المتقاعدين. من خلال ترؤسي الرابطة سأعمل من اجلهم.

■ ماذا عن موضوع التعويضات؟

□ كان العسكري يحصل على تعويض يمكنه من الحصول على منزل او سيارة، واليوم ما هي قيمة التعويض؟ من حصل على تعويضه في السابق، ها هو في المصارف وهو من المودعين، وليس معروفا ما قد يحل بتعويضاتهم. اما مَن انتهت خدمته العسكرية، فالجميع أصبح يعرف قيمة تعويضه، اذ قد يحصل على 3 او 4 الاف دولار، وهذا المبلغ لا يكفي لشراء سيارة.

■ بدأت بجولات على المسؤولين ماذا استشفيت منها؟

□ شكلت الجولات نقطة تحول اساسية في التعاطي مع مفهوم المؤسسات في الدولة، ولقيت تضامنا معنا. نطالب بحقوقنا ونريد الحصول عليها، لأننا اصحاب حق. نحن ندرك ان وضع الدولة اقتصاديا مهتز، ولا بد من تصحيح المسار لكي تسلك الاوضاع مسارها السليم. وضعنا المسؤولين الذين التقيناهم في اجواء تحركنا، كما قلنا اننا لسنا منفصلين عن المؤسسات.

■ كيف كانت اجواء زيارتكم الى المديرية العامة للامن العام واللقاء مع المدير العام اللواء حسن شقير؟

□ قررنا ان نساند بعضنا البعض، اي ان ندعم المؤسسات التي يجب ان تدعمنا بدورها وتدعم العسكريين. هذا الدعم المتبادل هو نوع من التعاضد الوطني. كان اللقاء وديا ومعبرا عن اللحمة والتعاضد.

■ اداء المؤسسات العسكرية هو محور اشادة من الجميع؟

□ هذه المؤسسات تقدم اقصى ما لديها من العطاء، والاشكالية تكمن في انعدام قدرة العسكريين على ترتيب اوضاعهم واكثريتهم تفتش عن مصادر تمويل لتأمين المردود المادي بهدف مساعدة عائلاتهم وحاجاتهم وتنقلاتهم. هذه المؤسسات تقدم اقصى ما لديها، وليس مقبولا عدم تأمين مطالب العسكريين القدامى الذين قدموا الكثير للوطن، وهم دائما على استعداد لتلبية النداء وتقديم المزيد.